Cour Pénale Internationale
International Criminal Court
Assemblée des États Parties
Assembly of States Parties

زيارة رئيس جمعية الدول الأطراف الى كينيا

نيروبي، ٢٨- يناير-٢٠١١

ICC-ASP-20110128-PR623

قام رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بزيارة كينيا في الفترة من ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١١ من اجل اجراء مشاورات بشأن قضايا المحكمة الجنائية الدولية.

خلال زيارته التي استغرقت يومين، التقى الرئيس السيناوي رئيس كينيا سعادة السيد موايكي كيباكي و اعضاء من لجنة مجلس الوزراء حول المحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك النائب العام السيد آموس والكو، و وزير العدل السيد موتولا كيلونزو ، و وزير الاراضي السيد جميس اوريجو ، فضلا عن اخرين من كبار المسؤولين الحكوميين و أعضاء البرلمان. كما اجتمع السيناوي ريف مع اعضاء المجتمع الديبلوماسي وممثلات فئات المجتمع المدني فضلا عن لجنة كينيا لحقوق الانسان.

في مشاوراته، أشار الرئيس السيناوي رسيرا بدور كينيا القوي في إطار المحكمة الجنائية الدولية ، من مؤتمر روما إلى المؤتمر الاستعراضي في كمبالا و المناصب الرئيسية كمنصب نائب رئيس الجمعية)حتى أغسطس ٢٠١٠(، و مناصب قضاة كانت شغلت من قبل مواطنين كينيين. كما رحب بالتعاون الذي قدمته الحكومة الكينية الى المحكمة الجنائية الدولية في انشطتها في الدلتا جنوب الى جنوب مع بنجلادش الذي ابدته الحكومة، كما رأينا خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا فريق تقني من المحكمة الجنائية الدولية الى نيروبي.

فيما يتعلق بالنيابة العامة للحكومة أن تنشئ على أساس دستورها الجديد اجراءات وطنية للتحقيق و محاكمة الجرائم الخطيرة التي من المزعم ارتكابها، بما في ذلك في سياق اعمال العنف التي اعقبت الانتخابات، الكد الرئيس ويناوي رسي على مبدأ التكامل و الذي وفقا عليه الدول الاطراف عليها المسؤولية الرئيسية و الكفاءة لضمان عدم وجود افلات من العقاب على اشد الجرائم خطورة وفقا للقانون الدولي، و المحكمة الجنائية الدولية تتحلى بالتكاملية في الحالات التي يكون فيها الاجراءات الوطنية غير فعالة.

ولذلك شجع الحكومة على تقديم خططها الرامية إلى إنشاء إجراءات وطنية موثوقة وفعالة الى الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت لمعالجة الوضع في كينيا عبير عن استمرار تعاونها مع المحكمة.

فيما يتعلق بالتقارير من المبادرات الدبلوماسية بهدف الحصول على تعليق الاجراءات القضائية في المحكمة عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أعرب الرئيس ويناوي رسي القلق ضمنا من أن مثل هذا الطلب قد يفسر على أنه تصريح بأن الوضع في كينيا يشكل تهديدا ضد السلام والأمن الدوليين ووضع القضية أمام هيئة سياسية بدلا من أن ينظر فيها قضاة المحكمة.

وكررت حكومة كينيا التزامها بنظام روما الأساسي و عضويتها فيه. وفيما يتعلق بمبدأ التكامل اشارت الحكومة انها تتحرك باسرع ما يمكن الى تنفيذ الاصلاحات في مجالي الشرطة و القضاء، بما يقضي به الدستور الجديد، الامر الذي سيسمح للاجراءات الوطنية ان تبدأ من قبل القضاء الكيني، في اطار روما الاساسي.

***

لمزيد من المعلومات يرجى ارسال بريد الكتروني

asp@icc-cpi.int